السياسة البريطانية تجاه القضايا العربية بعد عام ٢٠١١

British policy towards Arab issues after 2011

احمد محمد دايح

Ahmad Muhammed Dayeh Abdullah

كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

TiKrit Universty College of Political Science

ahmed.md3@st.tu.edu.iq

أ.د. مثنى فائق مرعي

Ass.Prof.Dr. Muthanna Faeq Mari

كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

TiKrit Universty College of Political Science

muthannaf@tu.edu.iq

الملخص

حرصت بريطانيا باعتبارها من القوى الكبرى التي لديها اهتمامات خارجية على ان يكون لها دور مؤثر في المنطقة العربية مع دخول قوى عالمية وإقليمية خط المنافسة، لذا انخرطت في قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وأحداث الربيع العربي من خلال تقديم الدعم المادي والمعونات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية والحث على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان ، ولم تقف عند المساهمات المادية بل اشتركت سياسيا بدعم المؤتمرات الدولية وجهود الأمم المتحدة وعسكريا شاركت في الضربات الجوية التي حسمت المعركة وعجلت في إسقاط بعض الأنظمة الحاكمة في المنطقة، على الرغم من ذلك لم يكن الدور البريطاني بالمستوى المطلوب ولم تسهم جهودهم في إيجاد حلول نهائية لعدم تبنيها

سياسة شاملة وركزت على تأمين طرق مرور التجارة الدولية وتأمين تدفق مصادر الطاقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة، بريطانيا، قضايا، العربية، الأوروبية، أهمية.

Abstract

Britain, as one of the major powers that has external interests, was keen to have an influential role in the Arab region, with global and regional powers entering the line of competition. Therefore, it became involved in the region's issues, foremost among them the Palestinian cause and the events of the Arab Spring, by providing material support, economic aid, humanitarian aid, and urging commitment principles of human rights, and did not stop at material contributions, but rather participated politically with the support of international conferences and the efforts of the United Nations, and militarily participated in the air strikes that decided the battle and hastened the overthrow of some ruling regimes in the region, despite that the British role was not at the required level and their efforts did not contribute to creating Final solutions, because it did not adopt a comprehensive policy and focused on securing international trade routes and securing the flow of energy sources.

Keywords: Politics, Britain, issues, Arab, European, importance.

المقدمة

تمتلك المنطقة العربية أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، وتمثل قضايا المنطقة جوهر صراعات الشرق الاوسط والتنافس بين دول العالم التي تربطها بالمنطقة كثير من المصالح والروابط، ولكل طرف من هذه الأطراف سياسته ومواقفة وتأثيره تجاه القضايا والأحداث في المنطقة، وتعد الدول الأوروبية عامة وبريطانيا بشكل خاص من القوى التي لها تأثيرها واهتماماتها في محيطها الخارجي، ولها دورها المؤثر والفاعل تجاه المنطقة العربية لما لأحداثها من تأثير وانعكاس عليها، لذا ستتناول هذا الدراسة السياسة البريطانية تجاه القضايا العربية بعد عام ٢٠١١ وستُقسم السياسة على قسمين: الأول سيكون تجاه القضية الفلسطينية، والثاني تجاه أحداث الربيع العربي مع التركيز على اليمن وسوريا وليبيا باعتبارها تأثرت كثيراً في هذه الأحداث.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من كونها تتعلق بموضوع مهم وهو السياسة البريطانية تجاه القضايا العربية بعد عام ٢٠١١ ومحاولتها ايجاد دور لها دون التخلي عن حليفهم الاستراتيجي الولايات المتحدة الامريكية بعد تراجع اهتمام الأخيرة في قضايا المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية ومنبع مصادر الطاقة ومركز طرق المرور للتجارة الدولية .

اشكالية الدراسة: تعد بريطانيا من القوى الدولية التي لها وزنها وتأثيرها في القرار الدولي لما تملكه من مقومات اهلتها لذلك ومنها ارثها التاريخي وهي دولة عضو دائم في مجلس الامن ولها دور مؤثر في قضايا المنطقة العربية من هنا جاء السؤال الرئيسي للدراسة وهو:

- ماهي سياسة بريطانيا تجاه القضايا العربية بعد عام بعد عام ٢٠١١ ؟ وتفرع منه الأسئلة التالية
- ماهي سياسة بريطانيا تجاه القضية الفلسطينية؟
- ماهي سياسة بريطانيا تجاه أحداث الربيع العربي بعد عام ٢٠١١؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن المنطقة العربية تشكل أهمية كبيرة لدى المدرك البريطاني، وتعدُّ قضايا المنطقة من أولويات السياسة البريطانية، وان السياسة البريطانية تجاه قضايا المنطقة العربية لها حضور واضح ودور كبير ومؤثر في الأحداث بعد عام ٢٠١١ لاسيما في القضية الفلسطينية وأحداث الربيع العربي.

المناهج الدراسة : استخدمنا في دراستنا هذه المنهج التاريخي اذ يتطلب فهم اي دراسة معرفة بداياتها واستخدمنا أيضا المنهج التحليلي عن طريق الوقوف على موضوع الدراسة وتحليله تحليل علمي والمنهج الوصفي عن طريق وصف الحالة وصف دقيق .

هيكلية الدراسة: من أجل التحقق من فرضية الدراسة سينقسم البحث إلى مطلبين سيتناول المطلب الأول السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام ٢٠١١ ، اما المطلب الثاني فسيكون عن السياسة البريطانية تجاه أحداث الربيع العربي بعد عام ٢٠١١.

I. المطلب الأول

السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام ٢٠١١

تؤمن بريطانيا وغالبية الدول الأوروبية أن الدعم المادي عن طريق المساعدات والمعونات التي تقدمها إلى الفلسطينيين يدفع بشكل مباشر او غير مباشر نحو التهدئة وتحقيق السلام في المنطقة نوعاً ما، اضافه إلى دورها في دعم عمليات الاصلاح في مؤسسات الدولة الفلسطينية والحفاظ على الموازنة للسلطة الفلسطينية إذ كان لهذه المساعدات دور كبير في تجنيب السلطة الفلسطينية الإفلاس والانهيار، تعلن بريطانيا مثل باقي الدول الأوروبية اعتمادها سياسة حيادية تجاه الصراع وعدم اظهار ميول لأي طرف من الاطراف والالتزام بالمفاوضات والحلول الدبلوماسية لجميع القضايا الخلافية بين طرفي النزاع والابتعاد عن الأطراف الخارجية التي ترغب بالتصعيد او تدفع اليه واعتماد الحلول السلمية بعيدا عن العنف[١].

(١) بندر علي احمد العنابي، "دور الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا المنطقة العربية دراسة تحليلية للحالة السورية (٢٠١١م-٢٠٢٠م)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء، ٢٠٢١)، ص٣٨.

اعتمدت بريطانيا و اغلب الدول الأوروبية سياسة تجاه القضية الفلسطينية اتسمت بمعايير اولها الالتزام بحق تقرير المصير للفلسطينيين و"الاسرائيليين" وضرورة اعتماد حل قيام دولتين باعتراف دولي ضمن حدود آمنه يتعايشان "بسلام" وعلى اساس احترام الحقوق والديمقراطيات ويتمتعون بالاستقلال التام وفق حدود ١٩٦٧ مع اجراء تعديلات حسب الاتفاق إذا لزم ذلك، والمعيار الثاني هو الالتزام بحقوق الانسان وعدم انتهاكها والعمل وفق قواعد القانون الدولي وحسب الأسس الديمقراطية، وقد أدانت بريطانيا والدول الأوروبية في أكثر من مناسبة الانتهاكات التي رافقت هذا الصراع سواء من جهة الفلسطينيين او من جهة "الإسرائيليين" واستمرارهم في بناء المستوطنات، وقد اعتمدت بريطانيا والدول الأوروبية أدوات في تعاملها مع الصراع منها دبلوماسيتها التي كانت حاضره من خلال المبادرات السلمية المشتركة او المنفردة والحضور أيضاً من خلال المساعدات المالية والمعونات بهدف الدفع باتجاه سلام دائم في المنطقة واثبات دور فعلي مؤثر والتأسيس لعلاقات بينية طويلة الأمد(١).

يعدُّ الصراع الفلسطيني "الاسرائيلي" من الاولويات في السياسة الخارجية للحكومة البريطانية في الشرق الاوسط لأنَّ الوصول إلى حلول سلمية عملية مهمة لاستتاب الأمن القومي البريطاني، بل يتعدى إلى أمن المنطقة برمتها، وسوف تدفع الحكومة البريطانية إلى اي فرصة تجدها سانحة من اجل تحقيق الحلول السلمية، وقد رحبت بريطانيا بالمبادرة المصرية وجاء ذلك على لسان "فيليب هاموند" عندما كان وزيراً للخارجية البريطانية بعد استقالة "ويليام هيغ" عام ٢٠١٤ حثَّ فيليب على اغتنام الفرص لإنهاء العنف وقال: "ارحب بمبادرة وقف اطلاق النار المصرية وانني احيي الحكومة المصرية على جهودها والقيادة التي اظهرتها في محاوله التوسط في وقف الاعمال العدائية، كما ارحب بقبول "اسرائيل" من حيث المبدأ لبنود اتفاق وقف اطلاق النار المقترح وتأييد السلطة الفلسطينية المبادرة المصرية وأدعو حماس وجميع الفصائل المسلحة في غزة إلى اغتنام هذه الفرصة لوقف الاعمال العدائية ووقف اطلاق الصواريخ على "اسرائيل" حتى يتوقف إراقه الدماء على الجانبين سيسمح وقف العنف بفرصة معالجة الاسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار

(١) رونالدتيريسكي و جون فان اودينارن، *السياسة الخارجية الأوروبية هل ما زالت أوروبا مهمة؟*، ترجمة: طلعة الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦)، ص١٧٨.

في قطاع غزه والتي بدونها لن يتم تأمين الامن طويل الامد لكل من "اسرائيل" وغزة"[١].

وقد أدان وزير الخارجية البريطاني "ويليام هيغ" مقتل شاب فلسطيني عام ٢٠١٤ ودعا إلى محاسبة الجناة ورحب بالتزام الحكومة "الاسرائيلية" بتقديم الجناة إلى العدالة، وبينت بريطانيا موقفها من ألمستوطنات بأنّها غير قانونية وبينت أنَّها تحثَّ "اسرائيل" على ايقاف بناء المستوطنات غير القانونية وقد ساعد وزير التنمية الدولية على دعم النمو الاقتصادي، وبينت ايضا ان على "اسرائيل" التزامات كقوة محتلة في الاراضي الفلسطينية، وبينت مخاوفها من سوء معاملة السجناء لاسيما الأطفال[٢].

في عام ٢٠١٤ هددت بريطانيا بتعليق اثنى عشر ترخيصاً لتصدير الأسلحة إلى "اسرائيل"، إذا ثبت استخدام "اسرائيل" للأسلحة على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، لطالما كانت بريطانيا واحدة من اقوى الدول الداعمين "لإسرائيل" الا ان مواقفها تجاه "اسرائيل" تتغير، حيث دعمت بريطانيا مؤخراً جهود الاتحاد الأوروبي لتحديد ووسم السلع المنتجة في المستوطنات "الاسرائيلية" في الضفة الغربية ضد رغبات "اسرائيل"، وايضاً في نفس العام دعمت الحكومة البريطانية "اتفاق توحيد" بين فتح وحماس والذي اعتبرته بريطانيا تحول في سياستها واعتراف ضمني بأن حماس جزء لا يتجزأ من أي عملية سالم تمَّ احياؤها، وفي نفس العام ٢٠١٤ استخدمت بريطانيا لغة قوية وبشكل غير عادي أدانت بناء المستوطنات في الضفة الغربية حينها، وكذلك ادانت في وقت لاحق من نفس العام ضم ١٠٠٠ فدان بالقرب من بيت لحم ووصفته بأنه "مؤسف للغاية" [٣].

صوت مجلس العموم البريطاني في عام ٢٠١٤ على الاتي "ان يؤمن هذا المجلس بان على الحكومة الاعتراف بدولة فلسطين إلى جانب دولة "اسرائيل" كمساهمة في تامين حل الدولتين المتفاوض عليه" ان هذا التصويت الذي حصل في مجلس العموم البريطاني لم يكن يحمل صفه الالزام للحكومة ولم تعترف الحكومة

(1)OV UK ،Ibid .
(2)GOV.UK ،Foreign Secretary condemns murder of Palestinian teenager ،2014 ،IN: bit.ly/ahmed6as (2022/10/27).
(3) Edward Burke ،" An awkward embrace: The UK's re-emerging role in the Middle East" ،2014 ،APP ،P2

البريطانية بقيام دوله فلسطين وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة امتنعت الحكومة البريطانية عن التصويت في الجلسة التي صوتت لصالح فلسطين ومنحتها وضع مراقب غير عضو في الأمم المتحدة[١].

وقد ادان مجلس الأمن في عام ٢٠١٦ التوسع في بناء المستوطنات وقد صوتت حكومة بريطانيا مع القرار المرقم ٢٣٣٤ على انها حذرت في وقت سابق من حل الدولة الواحدة، واوضحت انه لا يصب في مصلحة اي طرف من الاطراف وأوضحت بريطانيا انها تدعم حل الدولتين وقالت وزيره الخارجية "البارونة جويس انيلاي" "كان موقف كل حكومة بريطانيا منذ عام ١٩٤٨ ان الاراضي الفلسطينية المحتلة الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وغزة لم تكن بشكل قانوني جزء من دولة "اسرائيل" عند انشائها او في اي وقت بعد ذلك نحن نعتبر ان مستوى السيطرة التي تحتفظ بها "اسرائيل" على هذه الاراضي يرقى إلى مستوى الاحتلال بموجب القانون الدولي وبالتالي فإن وجود "اسرائيل" في الاراضي الفلسطينية المحتلة يخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تعدُّ "اسرائيل" دولة طرف فيه"[٢].

وفي ايلول عام ٢٠٢٠ اوضحت الحكومة البريطانية ان سياستها واضحة تجاه حل الصراع وهو انشاء دولة لفلسطين ذات سيادة إلى جانب الدولة "الاسرائيلية" وان الحكومة البريطانية سوف تعترف بدولة فلسطين في الوقت الذي تراه اكثر تناسبا مع اهداف السلام ان الحكومة متواصلة مع شركائنا الدوليين من اجل تشجيع المفاوضات وكررت الحكومة موقفها في عام ٢٠٢١ إذ قالت وزيرة الخارجية والكومنولث والتنمية: إنَّ حكومة بريطانيا ستعترف بدولة فلسطين في الوقت الذي تراه مناسب ويحقق السلام[٣].

---

(1)GOV.UK ،Foreign Secretary condemns murder of Palestinian teenager ،2014 ،IN: bit.ly/ahmed6as (2022/10/27). UK parliament ،UK Government recognition of the State of Palestine alongside the State of Israel ،2022 ،IN: bit.ly/ahmedew 676 (2022/10/27)

(2)UK parliament ،The Occupied Palestinian Territories: recent developments ،2017 ،IN: bit.ly/ahmedew (2022/10/27

(3)UK parliament ،UK Government recognition of the State , Ibid

وفي هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة نقلت رئيسة الوزراء البريطانية "ليز تراس" رغبتها نقل السفارة البريطانية من العاصمة "الإسرائيلية" "تل ابيب" إلى "القدس المحتلة"، واعرب رئيس الوزراء "الاسرائيلي" "يائير لابيد" عن ترحيبه بالقرار وشكر نظيرته البريطانية في تغريده على تويتر وصفها ب"الصديقة العزيزة"، ولم تحدد الحكومة البريطانية سقف زمني لنقل السفارة، لاقى القرار انتقادات من دبلوماسيين بريطانيين سابقين ومعارضين للحكومة وقال "جيريمي كوربين" الرئيس السابق لحزب العمال البريطاني في تصريح للجزيرة انه لا يحق لرئيس الوزراء نقل السفارة دون الرجوع إلى البرلمان، وأضاف اعتقاده وجود تأثير للوبي اليهودي في اتخاذ القرار [١].

روّجت بريطانيا في سياستها تجاه القضية الفلسطينية على أنها تقف على الحياد وهي مع الحلول السلمية وفق قواعد القانون الدولي في محاولة لإظهارها بصورة عدم الميول لأي طرف من أطراف الصراع وأعلنت أنها مع استئناف المفاوضات وحل أقامت دولتين مستقلتين تعيشان بسلام جنباً إلى جنب باعتباره الحل الأكثر قبولاً ويمكن من خلاله تحقيق سلام شامل بالمنطقة ودعت أطراف الصراع إلى وقف بناء المستوطنات وادانت العنف .

I.I. المطلب الثاني

السياسة البريطانية تجاه ثورات الربيع العربي

شهدت السياسة البريطانية مع بداية اندلاع "ثورات الربيع العربي" نوعاً من الفتور وتعاملاً حذراً لم يكن بمستوى تسارع الاحداث والمتغيرات والغليان الشعبي الذي احدث تحولات في موازين القوى على المستوى الداخلي بين دول المنطقة وعلى المستوى الخارجي بينها وبين دول العالم، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى إعادة ترتيب سياستها تجاه هذه المنطقة المهمة للأمن القومي والمصالح البريطانية وفق استراتيجية جديدة تمكنها من احتواء المنطقة بشكل كامل.

لقد مثلت الاحداث تحدي حقيقي لأداء الحكومة البريطانية مع بداية اعادة تقييمها لسياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط بعد حرب العراق وافغانستان ومع الازمات

(١) منذر قروي، "نقل السفارات من تل ابيب إلى القدس.. بريطانيا على خطى اميركا ودول أخرى"، الجزيرة، ٢٠٢٢، تمت الزيارة في:2022/10/27 ، على الموقع:
https: //2u.pw/90wuV

الاقتصادية والتقشف، إعادة التقييم الشامل تتضمن الدعم لبرامج الاصلاحات السياسية والاقتصادية، فكانت بريطانيا في صدارة الدول التي طالبت بالعقوبات الاقتصادية وتجميد الاصول وتنفيذ العمليات العسكرية بالتنسيق مع الناتو في ليبيا، ولم يكن خيار استخدام القوه الناعمة غائب عنها من خلال "مبادرة الشراكة العربية" كانت المقاربات البريطانية جديرة بالثناء رغم تأثيراتها المحدودة في الأحداث الجارية، اتجهت الحكومة البريطانية إلى الانخراط اكثر بالأحداث بما يتناسب وأهمية المنطقة للمصالح البريطانية فزادت مساعداتها ومعوناتها للدول العربية التي تصاعدت بها النزاعات، تعاملت الحكومة البريطانية مع الاحداث وفق سياسة حذرة وغير متجانسة وحسب ما تتطلب مصالحها لذا اختلفت طبيعة هذه السياسة في ليبيا عنها في مصر أو البحرين [١]. لذا سنتناول في هذا القسم السياسية البريطانية تجاه بعض البلدان العربية التي شهدت تصاعد الاحداث وأزمات سياسية .

اولاً-السياسة البريطانية تجاه القضية اليمنية

جذبت الازمة اليمنية اهتمام العديد من القوى الاقليمية والدولية لما يتمتع به اليمن من موقع جغرافي متميز وسيطرته على مضيق باب المندب والبحر الأحمر وتحكمه بالتجارة من الشرق إلى الغرب وكانت القوى الأوروبية بضمنها بريطانيا في صدارة هذه القوى[٢].

أخذت سياسة بريطانيا تجاه اليمن منذ عام ٢٠١١ عدة انَّماط منها تدخلها في الأزمة اليمنية من خلال دورها كعضو دائم في الامم المتحدة وفي مجلس الامن تحديداً الذي تأخر ردة فعله تجاه القضية اليمنية حتى تشرين الأول ٢٠١١، حين صدر القرار رقم ٢٠١٤ من مجلس الأمن وتمثّل في إعراب مجلس الامن عن قلقه إزاء الاوضاع الأمنية في اليمن والدعوة إلى مزيد من الدعم الانساني لليمن وتوقف العنف وإطلاق النار، وذلك بعد إقرار المبادرة الخليجية وما تلى ذلك من تشكيل حكومة وإجراءات انتخابية في حزيران ٢٠١٢ بقرار رقم ٢٠٥١ وجاء فيه التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل للمبادرة وآلياتها التنفيذية، وتضمن النص على دعوة الاطراف إلي الامتناع عن استخدام العنف والاصلاح الدستوري والانتخابي وإعادة

(1) Hélène Michou ،"The UK in the Middle East: commercial diplomacy to what end?" ،POL I C Y B R I E F ،2012 ،P1-2

(٢) خالد محمد الربابعة، *دراسات في الجغرافيا السياسية*، (عمان: جار جليس الزمان للنشر،٢٠١١)، ص١١

هيكلة القوات الامنية والمسلحة تحت قيادة واحدة واطلاق الاعمال التحضرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني(١).

ومنها أنَّ بريطانيا حرصت على تحقيق ودعم الاستقرار وبسط الأمن في جميع الاراضي اليمنية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وقد خصصت لذلك بين العامين ٢٠١٢ و العام ٢٠١٥ بما يقارب من ١٩٦ مليون جنية استرليني، كما دعمت وزارة التنمية الدولية البريطانية الاستقرار والامن في اليمن وعلى المدى البعيد إذ تنظر الحكومة البريطانية بعين القلق إلى وجود مسلحي التنظيم في جزيرة العرب لان بقاءهم وتمددهم فيه تهديد لأمنها القومي ومصادر الطاقة، لقد كان لحكومة بريطانيا الدور الفعال في تهيئة الدعم الدولي للرئيس اليماني السابق عبد ربه منصور في اعادة النظام وتحقيق الاصلاح، ومن اجل تنشيط ذلك عقد مؤتمر في لندن عام ٢٠١٣ برئاسة بريطانيا، ووظفت بريطانيا عضويتها في مجلس الامن ومجلس حقوق الانسان لإظهار حجم التحديات التي تواجه مسيرة اليمن وتنسيق الدعم للرئيس هادي، وقاد الممثل الدائم لبريطانيا لدى الامم المتحدة اول زيارة مشتركة قام بها مجلس الامن إلى اليمن وقد أصدر مجلس الامن على إثر هذه الزيارة بيان منع فيه تدخل الرئيس اليماني الأسبق علي عبدالله صالح ونائبيه في عملية الانتقال السياسي التي تجري في اليمن، لقد ساهمت المساعدات المالية والاقتصادية المقدمة من الحكومة البريطانية خلال هذه المرحلة في مساعدة أكثر من ٢ مليون من النساء والاطفال في اليمن وتحقيق الاصلاح وإقامة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٤ وتزويد أكثر من ٣٠٠ الف شخص بمساعدات غذائية وساهمت أيضاً في مساعدة ما يقارب نسبته ٦٠ % من النساء في الخروج من خط الفقر من خلال إنشاء أعمال ومشاريع تجارية حرة صغيرة(٢).

ثانياً-السياسة البريطانية تجاه القضية السورية

انعكست الاحداث السورية على القوى العالمية لتعيد اصطفافها بدءً من الداخل وصولاً إلى عواصم الدول الكبرى، انقسمت القوى العالمية إلى معسكرين يدعم المعسكر الاول التغيير والذى يعمل للوصول إلى الإطاحة بالنظام القائم في سوريا وعزل الرئيس بشار الأسد، ممثلاً بقوى التغيير السورية ودول الخليج وتركيا والقوى

(١)حمود ناصر القدمي، *مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الوسط*، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥)، ص٥١-٥٢.

(2) GOV. UK ،Ibid

الغربية الأوروبية والامريكية، اما المعسكر الثاني والذي يعمل على الحفاظ على الوضع القائم والدفاع عن نظام الحكم الحالي متمثلاً في الحكومة السورية مدعومة من دول اقليميه مثل إيران وعالمية مثل روسيا والصين ليعمل كل منهم في استحصال قرار اممي يدعم معسكرة(١).

منذ عام ٢٠١١ لم تتوقف السياسة البريطانية بالتعاون مع فرنسا ودول أوروبية اخرى في طرح مشاريع تسوية القضية السورية من خلال مجلس الامن بالرغم من المعارضة الروسية والصينية، تقدمت بريطانيا وفرنسا بقرار يدين النظام ويطالبه باحترام حقوق الانسان واجراء اصلاحات فوريه استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد مشروع القرار، وقدمت بريطانيا وفرنسا قرار جديد يحمل الرئيس السوري بشار الأسد مسؤولية قتل مدنيين سوريين، وكان دعم لقرار جامعة الدول العربية والذي طالبت فيه الأسد بالتنحي لاقى نفس مصير سابقة، وتقدمت في قرار آخر نصَّ على الانتقال السلمي للحكم وفق البند السابع لاقى الرفض الروسي الصيني(٢).

ونمط عن طريق الاتحاد الأوروبي، إذ كان لبريطانيا دور في اتخاذ قرار مع اعضاء الاتحاد الأوروبي بالابتعاد عن الحلول العسكرية وطالبوا باجتثاث التنظيمات الإرهابية المدرجة على لائحة الامم المتحدة والمتواجدة في سوريا والدفع باتجاه ايجاد حلول سياسيه تنهي الصراع السوري، ولبريطانيا ايضاً دور في صدور قرار إدانة من الاتحاد الأوروبي لجميع أشكال العنف المرتكبة والانتهاكات لحقوق الانسان والتي انتشرت بشكل واسع في سوريا، وفي المجال الانساني اختصت "ايكو" وهي ذراع الاتحاد الأوروبي الانساني في الحفاظ على ارواح المدنيين وتقليل معاناتهم وتعد "ايكو" من المانحين الرئيسيين في سوريا للمعونات الإنسانية، وقد علق الاتحاد الأوروبي التعاون الثنائي مع النظام السوري عام ٢٠١١ وتبني مجموعة من العقوبات على اثر تصاعد موجات العنف وانتهاكات حقوق الانسان وارتفاع عدد الضحايا، ووثق ارتباطه بالشعب السوري عن طريق دعم برامج التعليم والصحة وتوفير فرص العمل وحماية الحريات وحقوق الإنسان، وتعد FPI أداة المفوضية

---

(١) مروان قبلان، *المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية* ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والسياسات، ٢٠١٥)، ص١.

(٢) ضمير عبد الرزاق محمود، "الإرادة الدولية في مجلس الامن تجاه الازمة السورية"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد*، العدد ٥٩، (٢٠٢٠): ص٣٤٩ ـ ٣٥٠.

الأوروبية في سياستها الخارجية وقد ساهمت في دعم الاستقرار والسلام واشتركت منذ عام ٢٠١١ في تمويل المشاريع السورية المعنية بجهود السلم وأعمال مكافحة التطرف ومبادرات الحوار، وعمل الاتحاد الأوروبي منذ العام ٢٠١٧ على تنظيم مؤتمرات بروكسل والهدف منها توفير الدعم للشعب السوري والوصول إلى حلول سياسية وفق قرار مجلس الامن ٢٢٥٤، وتناولت هذه المؤتمرات المعونات الإنسانية للسوريين في الداخل والدول المضيفة لهم في حالات اللجوء والهجرة إلى الخارج ووفرت ٢٤ مليار يورو ليحتل الاتحاد الأوروبي صفة المانح الأكبر في الأزمة السورية [١].

وعملت بريطانيا فيما يخص سوريا جنبا إلى جنب مع شركائها من الدول من أجل مواجهة العنف والهجمات العسكرية ضد المدنيين وصولا إلى تحقيق انتقال سياسي، وقد خصصت بشكل فعلي مبلغ يقدر بأكثر من ٧٠٠ مليون جنيه استرليني للمساعدة في الأزمة الانسانية التي عصفت بالبلاد وإعانة الشعب السوري ورفع استعداداته السياسية والاقتصادية، تنظر الحكومة البريطانية إلى ان التسوية التي تنهي الأزمة السورية لابدَّ أن تكون وفق بيان جنيف المتفق عليه عام ٢٠١٢ من قبل الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، وتعدُّ انتخابات ٢٠١٤ في ظل الحرب الاهلية التي منعت الكثير من السوريين حق المشاركة تفتقر إلى المصداقية في نظر الحكومة البريطانية والتي عملت بدورها على دعم المعارضة الشاملة وممارسة الضغط على نظام الرئيس السوري بشار الاسد سياسياً واقتصادياً وإدارة ملف حقوق الانسان وفي عام ٢٠١٢ أعلن وزير الخارجية البريطاني ان بريطانيا تعترف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الممثل الشرعي للشعب السوري، منذ بداية الاحداث كانت بريطانيا تدعم المعارضة وقدمت ٢٠ مليون جنيه استرليني لإنقاذ الارواح وتقديم خدمات للمواطنين السوريين، كما ساهمت في تدريب أكثر من ٣٠٠ من السوريين على عمل الصحافة لتطوير الاعلام السوري وشاركت بريطانيا مع الدول المانحة في تمويل عمليات جمع الادلة لرصد الخروقات والانتهاكات التي تحدث في مجال حقوق الانسان[٢].

(١)"العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.. الاتحاد الأوروبي وسوريا"، موقع الاتحاد الأوروبي – بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا ٢٠٢١، تمت الزيارة في 2022/11/26، bit.ly/ahmed7s

(2)GOV. UK ،2010 to 2015 government policy: peace, Ibid.

تعاملت بريطانيا مع ملف اللاجئين السوريين بشكل قانوني عن طريق "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" وذلك بشمول المسجلين لديها في "برنامج اعاده التوطين" بعد احالتهم إلى "وزاره الداخلية البريطانية" وتحديد المستحقين لإعادة التوطين في بريطانيا، وهم النساء المعرضات للخطر والمراهقون واصحاب الإعاقات والاحتياجات الطبية والناجين من الاخطار الحقيقة وغيرها من الشروط، و في عام ٢٠١٧ استقبلت بريطانيا ٣٥٠ من الاطفال غير المصحوبين بذويهم لغرض إعادة توطينهم(١)

ثالثاً- السياسة البريطانية تجاه التحول في ليبيا

كانت السياسة البريطانية تجاه الأزمة الليبية من خلال التدخل الدولي عن طريق الامم المتحدة، إذ وجدت الاخيرة نفسها أمام خيارات التدخل في الأزمة بعد تصاعد اعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان وارتفاع عداد القتلى بعد توسع نطاق الصراع بين المتظاهرين وقوات النظام الليبي وانصارها، كان تدخل الامم المتحدة من خلال مجلس الامن لتوفير حماية للمدنيين والحد من اعمال العنف وانتهاكات الحقوق والحريات، اصدر المجلس القرار رقم ١٩٧٠ في عام ٢٠١١ ليكون غطاء شرعي للتدخل الاممي والذي ادان أعمال النظام الليبي السابق واعتبرها انتهاك لحقوق الإنسان وتقييد للحريات واحالها إلى المحكمة الجنائية، ودعا القرار إلى وقف لإطلاق النار والعنف وإقرار منطقة حظر للطيران لحماية المدنيين، ونصَّ ايضاً على تجميد الأصول للأسرة الحاكمة وكبار المسؤولين في النظام الليبي وإنشاء لجنة جزاءات من أعضاء مجلس الامن لإعداد قوائم العقوبات وإدارة التحول الديمقراطي، إلا أن القرار لم يأتي بنتائج ولم يدفع الرئيس معمر القذافي إلى التهدئة ومع استمرار التصعيد اتخذ قرار دولي بالتدخل العسكري(٢).

في ١٧ آذار ٢٠١١ اصدر الامم المتحدة وفق البند السابع القرار ١٩٧٣ وذلك للقناعة التامة من قبل الدول الاعضاء في سوء الاوضاع في ليبيا وتهديدها للسلم

(1) Terry McGuinness" ،The UK response to the Syrian refugee crisis" ، **HOUSE OF COMMONS LIBRARY** ،2017 ،p15-19.

(٢)احمد مصطفى فتحي، " دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد١٥، (٢٠٢٢): ص٤٠٤.

والامن الدولي، فإجازة بذلك التدخل العسكري وبشرعية دولية لإضعاف قدره النظام الليبي وحمايه المدنيين المحتجين من تعسف السلطة(١).

النمط الثاني للسياسة البريطانية تجاه ليبيا كان من خلال حلف شمال الاطلسي الذي انيطت اليه عملية تنفيذ القرار ١٩٧٣ الذي اجاز تدخل الدول المعنية لفرض منطقه حظر جوي، كذلك قرار جامعه الدول العربية في إذار ٢٠١١ المرقم ٧٢٩٨ الذي دعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته تجاه تصاعد أعمال العنف في ليبيا، توسع "الناتو" في عملياته العسكرية ولم تقتصر على اقامة منطقة حظر للطيران لحماية المدنيين معللاً ذلك بمنع انتشار الجماعات الإرهابية ولأهمية ليبيا من الناحية الاستراتيجية كونها ممراً دولياً، قام "حلف شمال الاطلسي" من ضمنهم بريطانيا بتوجيه عدة ضربات عسكرية بسلاح الجو استهدفت خلال عمليات القصف مواقع رسمية ومقرات عسكرية تابعة للرئيس الليبي حينها معمر القذافي واستمرت عمليات القصف إلى إعلان مقتل القذافي، ساهم "الناتو" و بشكل فعال في ازاحة نظام الحكم في ليبيا رغم عدم تطرق القرار ١٩٧٣ إلى ذلك، وتبين في المؤتمر الصحفي لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في باريس للرئيس الأمريكي حينها "باراك أوباما" ونظيره الفرنسي انذاك "نيكولا ساركوزي" ورئيس الوزراء البريطاني حينها "ديفيد كاميرون" في نيسان عام ٢٠١١ هدفهم تغيير نظام الحكم حين أعلنوا في المؤتمر عدم تصورهم المستقبل الليبي في وجود الرئيس الليبي حينها "معمر القذافي"(٢).

دعمت بريطانيا الاحتجاجات في ليبيا من أجل العمل على تغيير نظام الحكم بعد اكثر من ٤٢ عام انقضت تحت الاستبداد والقمع، وتبنت بريطانيا سياسة الضغط والتأثير على القرار الدولي منذ عام ٢٠١١ من أجل إصدار قرار اممي في مجلس الامن يفوض المجتمع الدولي وبشكل قانوني لتبني جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين من العمليات العسكرية والقمع لقوات النظام أيضاً ومن أجل استحصال الموافقة على إقامة منطقة حظر للطيران، وعملت بريطانيا وبمشاركة دول أخرى

---

(١) المصدر نفسة ، ص٤٠٥

(٢) خيري عمر، "تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس"، منتدى السياسات العربية، ٢٠٢٠، ص١٢-١ ،في: 2022/11/26 ، bit.ly/ahmed8sf

بالإضافة إلى الامم المتحدة والاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات للحكومة الليبية الجديدة بما يؤهلها لتحقيق الامن والاستقرار وحماية حقوق الانسان وتعزيز المشاركة السياسية، قدمت بريطانيا على انفاق ٩ مليون جنيه استرليني في عام ٢٠١٢ واعلنت عن تخصيص ٢٠ مليون جنيه استرليني عام ٢٠١٣ والتي خصصت لدعم الشباب والمرأة والاقليات وفي قمة الثمانية التي عقدت عام ٢٠١٣ أعلن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون "مع الولايات المتحدة الأمريكية وشركاء أوروبيون عن عرضهم تدريب ٧٠٠٠ آلاف من الجنود الليبيين لدعم الحكومة واسنادها لتكون قادرة على نزع وتجريد سلاح المليشيات والسيطرة عليهم ولتستعيد قدرتها على فرض الامن والاستقرار، وقد ابدت الحكومة البريطانية التزامها بتدريب ٢٠٠٠ من الجنود الليبيين على مختلف أساليب ومهارات المشاة ليكونوا جاهزين ضمن أفراد الجيش الليبي، ويكون مكان التدريب في باسينغبون في كامبريدج مع تدريب أفراد الشرطة و توفير الدعم لأمن الحدود[١].

خلاصة القول: تبنّت بريطانيا أنماط مختلفة في سياستها تجاه القضايا العربية تمثلت من خلال دورها في الاتحاد الأوروبي، وهو محاولة حلّ الأزمات بالطرق السياسية و الدبلوماسية وبشكل سلمي مع الرضوخ لطلبات المحتجين، ومطالبة الانظمة الحاكمة بالتنحي عن الحكم و التمهيد إلي عملية التحول الديمقراطي، إلا أن غياب فعالية الدور البريطاني والاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية حال دون ذلك علي الرغم من الممارسات و الضغوطات التي مارستها بريطانيا على الأنظمة الحاكمة في المنطقة ، ولم يكن الموقف البريطاني بمستوى القدرة على استيعاب أزمات المنطقة فقد اتبعت مع "اللاجئين غير الشرعيين" سياسة رفض اللجوء وما يصاحب تطبيقها من عنف ضد "اللاجئين غير الشرعيين" و أجبرت الناجحين منهم في الدخول إلي الاراضي البريطانية على الهروب إلى دولة أوروبية أخرى.

(1) GOV. UK ،Ibid.

الخاتمة والاستنتاجات:

حظيت قضايا المنطقة العربية باهتمام كبير في السياسة البريطانية بعد عام ٢٠١١ من القضية الفلسطينية الى أحداث الربيع العربي وموجة الاحتجاجات الشعبية ،إلا أن هذا الاهتمام لم يكن بمستوى الوزن الدولي الذي تتمتع به بريطانيا فلم يتعدى تأثيرها محاولة تقديم المساعدات المادية والمعونات وبيانات الاستنكار لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، وفيما يخص القضية الفلسطينية والتي تعد من القضايا المفصلية بالنسبة للمنطقة العربية روجت بريطانيا لالتزامها الثابت بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني و"الإسرائيليين" والتزامها بحل اقامة دولتين مستقلتين تتعايشان بسلام لتبين أنها تلتزم الحياد ولا تميل لأي طرف من أطراف النزاع. اما سياستها تجاه أحداث الربيع العربي التي عصفت بالمنطقة بعد عام ٢٠١١ فلم تكن بمستوى واحد واختلفت من دولة إلى أخرى حسب ما تملية المصلحة الوطنية لبريطانيا، واتسمت بالتعامل الحذر مع الأحداث فنجدها انخرطت بشكل مباشر في بعض الدول إلى درجة المشاركة في توجيه الضربات الجوية واكتفت بدورها السياسي مع دول أخرى وكان تأثير قرار "حرب العراق" حاضر من خلال حرصها على استحصال الموافقة الشعبية وميلها إلى العمل الجماعي عن طريق الأمم المتحدة.

الاستنتاجات:

١. حرصت بريطانيا على إيجاد دور لها في المنطقة العربية على ان يكون متماشيا مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية.
٢. السياسة البريطانية في المنطقة غلب عليها طابع تقديم المساعدات والمعونات والحث على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.
٣. لم تكن السياسة البريطانية بمستوى واحد مع جميع دول المنطقة بل كانت حسب ما تقتضيه مصالحهم.
٤. لم تسهم سياسة بريطانيا في إيجاد حل للنزاعات لأنها لم تعتمد سياسة شاملة وكان هدفها الأساس الحفاظ على مصالحها وتأمين تدفق مصادر الطاقة وطرق مرورها.

المصادر

أولاً: الكتب

١-حمود ناصر القدمي، *مسـارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الوسط* ، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥.

٢-خالد محمد الربابعة، *دراسات في الجغرافيا السياسية*، عمان: جار جليس الزمان للنشر، ٢٠١١.

٣-رونالدتيريسكي و جون فان اودينارن، *السياسة الخارجية الأوروبية هل ما زالت أوروبا مهمة ؟* ، ترجمة: طلعة الشايب،القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦.

٤-مروان قبلان، *المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والسياسات، ٢٠١٥.

ثانياً: البحوث والمجلات:

١- احمد مصطفى فتحي، " دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات "، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف*، العدد١٥، ٢٠٢٢.

٢- ضمير عبد الرزاق محمود، "الإرادة الدولية في مجلس الامن تجاه الازمة السورية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٥٩، ٢٠٢٠ .

ثالثاَ: الرسائل والاطاريح:

١-بندر علي احمد العنابي، "دور الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا المنطقة العربية دراسة تحليلية للحالة السورية (٢٠١١م-٢٠٢٠م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء، ٢٠٢١.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

١- خيري عمر، "تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس"، منتدى السياسات العربية، تمت الزيارة في: 2022/11/26, bit.ly/ahmed8sf

٢- منذر قروي، "نقل السفارات من تل ابيب إلى القدس.. بريطانيا على خطى اميركا ودول أخرى"، الجزيرة، ٢٠٢٢، في: 2022/10/27 : https: //2u.pw/90wuV .

٣- "بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.. الاتحاد الأوروبي وسوريا"، موقع الاتحاد الأوروبي٢٠٢١، في: ٢٠٢٢/٦/٢٦، .bit.ly/ahmed7s

ثالثاً: الكتب المترجمة:

1. GOV. UK ،2010 to 2015 government policy: peace, Ibid.
2. Terry McGuinness" ،The UK response to the Syrian refugee crisis" ،HOUSE OF COMMONS LIBRARY ،2017 ،p15-19.
3. Hélène Michou ،"The UK in the Middle East: commercial diplomacy to what end?" ،POL I C Y B R I E F ،2012 ،P1-2
4. GOV.UK ،Foreign Secretary condemns murder of Palestinian teenager ،2014 ،IN: bit.ly/ahmed6as (2022/10/27)
5. Edward Burke ،" An awkward embrace: The UK's re-emerging role in the Middle East" ،2014 ،APP ،P2
6. UK parliament ،UK Government recognition of the State of Palestine alongside the State of Israel ،2022 ،IN: bit.ly/ahmedew676 (2022/10/27)
7. UK parliament ،The Occupied Palestinian Territories: recent developments ،2017 ،IN: bit.ly/ahmedew (2022/10/27).
8. UK Government recognition of the State , Ibid